

التخلف

الفهرس

أولاً- مهرجان التعابير حول الدول (المخلّفة).

ثانياً- تحليل مفهوم التخلف وأسبابه.

ثالثاً- المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

مقدمة:

إن العملية التنموية في الدول المتخلفة لها خصائص ثابتة أهمها:

أولاً- إن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية محضة، بل هي عملية سياسية واجتماعية شاملة، و على هذا الأساس فإن معظم التحولات الأولى التي تحتاجها العملية التنموية هي إجراءات غير اقتصادية تمس النظم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والانسانية والايديولوجية أي إجراءات تتضمن تحولات سياسية شاملة.

ثانياً- إذا كانت التنمية الاقتصادية تعني تحولات اجتماعية وسياسية وايديولوجية أساسية، فإن هذه التحولات يجب أن تأتي بواسطة التحولات الديمقراطية الهامة.

ثالثاً- إن التنمية الاقتصادية يجب أن تستند على عقلية ولائها للوطن وليس للقبيلة أو الطائفة أو الدين أو الطبقة أو النزعة العرقية والقومية.

رابعاً- إن التنمية الاقتصادية لا يحققها ويقودها سوى القطاع العام. وذلك لأن رأس المال الخاص سوف يحجم من ناحية عن ولوج القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية في ظروف التحولات السياسية والاجتماعية والايديولوجية. ولأنه لا يستطيع تأمين رأس المال اللازم للمشاريع الكبيرة التي تحتاجها التنمية من ناحية أخرى.

خامساً- إن عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من كونها حتمية تاريخية فإن نجاحها بعيد عن الحتمية ومتوقف على جملة شروط أساسية. أبرزها العلم والمعرفة والتقدم التقني.

التخلف

التخلف ظاهرة معقدة، ولدت مع ولادة التقدم، وهناك آليات معينة وخصائص ثابتة تدل عليها، من خلال واقع معين أو احصائيات واضحة.

إن التخلف والتقدم وجهان لفعل واحد، أي أن التخلف هو نتاج التقدم وأن التقدم هو نتاج التخلف. ولم يكن ممكناً تقدم الدول المتقدمة اليوم لو لم تمارس الاستغلال بعد الثورة الصناعية على باقي أجزاء العالم، وأن يشكل هذا (الباقي) مستودع التمويل للصناعات الأوروبية وسوق التصريف اللازم لها.

أولاً- مهرجان التعابير حول الدول (المخلفة)

لم تلق كلمة أو قضية تعدداً في المصطلحات والمفاهيم مثلما لقيت كلمة (التخلف). إن التخلف، والدول المتخلفة، والنامية، والمتأخرة، الخ... مفاهيم حديثة نسبياً وإن كانت كظاهرة قد بدأت بعد اقلاع العالم المتقدم حالياً، أي في نهاية القرن التاسع عشر وانقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف، ولكن المفاهيم إن كانت حديثة فقد شكلت مواضيع واسعة يجد فيها الباحث صعوبة في الفهم نتيجة تعدد التعابير التي يشملها مفهوم التخلف ومن هذه التعابير:

١- البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو:

يعتبر هذا الاصطلاح من أسوأ المصطلحات التي تريد الدلالة على الدول المتخلفة، وأكثر هذه المصطلحات خبثاً. لأنه يوحي وكأن الدول المتخلفة وحدها التي تتقدم، أو كأن الدول الأخرى لا تتقدم. بينما الحقيقة عكس ذلك لأن الدول المتقدمة حالياً هي التي تتقدم بشكل سريع جداً والدول المتخلفة تزداد تخلفاً.

يستعمل هذا الاصطلاح حالياً اقتصاديون ينتمون إلى تيار معين يفهم التخلف كظاهرة تاريخية موجودة في تاريخ معين وأنها تنتهي حتماً مع الزمن، وأن التخلف ظاهرة عانت منها الدول المتقدمة وسوف تعاني منها كل الدول، كما أنها سوف تتجلي حتماً وتأتي مرحلة زمنية أخرى أكثر تقدماً وأكثر تنمية. أي أن هذا الاصطلاح يوحي بأن هذه الدول سوف تصل إلى التقدم حتماً وأن المسألة هي مسألة وقت فقط .

٢ - البلدان المتخلفة:

أي بلدان متخلفة قياساً على البلدان المتقدمة. متخلفة في مواردها الطبيعية والبشرية ، في معدلات نموها. ورغم أن هذا الاصطلاح يكشف بعض الحقيقة وفيه شيء من الموضوعية في إعطاء صورة عن الدول المتخلفة، كما أنه يظهر وجود نوعين من الدول: متقدمة بالنسبة إلى أخرى متخلفة، لكنه:

- لا يشير كذلك إلى أسباب التخلف وتاريخه وقوانينه.
- كما أن هذا الاصطلاح يثير صعوبة في تحديد المؤشرات اللازمة لتصنيف الدول إلى متخلفة أو متقدمة.

٣ - الدول المستغلة أو المضطهدة:

أطلق هذا التعبير من قبل الاقتصادي الفرنسي المعاصر شارل بتلهام، وذلك لأن هذا الاقتصادي الماركسي يريد أن يظهر الاستغلال الذي تعاني منه الدول المتخلفة من قبل البلدان المستغلة أو المضطهدة، إلا أن هذا المصطلح لا يستطيع أن يبين ماهية التخلف وأسبابه أو كيفية الخلاص منه.

٤ - البلدان المتأخرة:

يحاول تصوير الدول المتخلفة بأنها متأخرة فقط عن الدول المتقدمة، ويريد الإيحاء كذلك مثل اصطلاح الدول (النامية أو السائرة في طريق النمو) على أن هذه الدول المتخلفة تسير في نفس اتجاه الدول المتقدمة مع وجود فارق زمني فقط، وليس على هذه الدول إلا أن تتعلم التجربة التاريخية.

مفهوم التأخر أو البلدان المتأخرة يوحي بأن المشكلة فيها هي تأخرها فقط عن الدول المتقدمة، وأن وضع التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم، وأخذ التخلف باعتباره تأخراً أي تبعاً لهذا المفهوم وهو يهمل الطابع الخاص للمجتمعات الفقيرة.

أهم من ذلك كله أن هذه التسمية تعني التسليم المطلق في اطروحات المراحل (سواء كانت اطروحات ليست أو اطروحات روستو) رغم أن هذه الاطروحات أسقطتها التجربة التاريخية. ولا يوجد اليوم ما يشير إلى أن المجتمعات المتخلفة حالياً مرت أو تمر في نفس المراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة.

٥- بلدان العالم الثالث:

أول من قال بهذا الاصطلاح هو الاقتصادي الفرنسي المعاصر ألفريد سوفي، والحقيقة أن أغلب مجموعة ما نسميها بالعالم الثالث تنهج اليوم نهجاً اقتصادياً رأسمالياً، ومرتبطة بفلك محيط بالنظام الرأسمالي العالمي في حين تشكل الدول المتقدمة مركز هذا النظام. إن هذا المصطلح لا يبين التمايز بين الدول المتخلفة من حيث تقدم بعضها عن الآخر. ولا يبين حالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان.

٦- بلدان محيطية (بلدان الأطراف):

جاء هذا الاصطلاح استناداً إلى لفظ المحيط والمركز، ومنه فإن بلدان المحيط هي الدول المتخلفة، وبلدان المركز هي الدول المتقدمة. إن هذا الاصطلاح بالرغم من أنه يمثل واقع العلاقات بين دول اقتصاديات التقدم ودول اقتصاديات التخلف، فإنه لا يبين تركيب دول المحيط ولا يشير صراحة إلى تخلفها وإن كان يظهر تبعيتها وارتباطها وهيمنة الدول المتقدمة عليها.

هناك مصطلحات أخرى:

☒ **البلدان ذات الاقتصاد المشوه:** تتميز بتفكك القطاعات الاقتصادية ووجود القطاع

الأجنبي وتخطب التنمية والسياسة الاقتصادية.

☒ **البلدان متعددة الأنماط:** وذلك لأنه لا يوجد فيها أسلوب انتاج وحيد مميز لها كما وجد

في الدول المتقدمة. الهيكل الاقتصادي في هذه البلدان لا يدل على أن أسلوب الانتاج

يتبع أياً من الأساليب التي مر بها العالم مثل: الأسلوب البدائي أو العبودي أو

الاقطاعي أو الرأسمالي.

☒ **هناك تعابير كثيرة ظهرت في السنوات الأخيرة بعضها للدلالة على حالة التخلف**

وبعضها للدلالة على سير الدول المتخلفة في طريق التنمية والتصنع مثل:

✓ البلدان الأقل تقدماً.

✓ والبلدان نصف الصناعية.

✓ والبلدان الصناعية الجديدة.

ثانياً - تحليل مفهوم التخلف وأسبابه

الفقرة الأولى: صعوبة تحليل مفهوم التخلف:

يتفق جميع الاقتصاديين أن هناك صعوبة في تحليل مفهوم التخلف، ولعل هذه الصعوبة في التحليل هي التي قادت إلى وجود تيارات مختلفة في تحليل التخلف. ويمكننا أن نعزو صعوبة تحليل التخلف إلى ثلاثة أسباب أساسية هي:

١- إن تحليل التخلف يقع في مجال متناقض، فمثلاً: إن واقع اقتصاد ما وظروفه في مرحلة معينة يختلف عن واقع اقتصاده وظروفه في مرحلة زمنية أخرى، وقد يكون هذا الواقع الذي جرى فيه التحليل متناقضاً عن الواقع الآخر، وبالتالي فإن التحليل سوف يكون خاطئاً.

أكثر من ذلك فإن التناقض موجود حتى على مستوى الفكر لأن النظرية الاقتصادية كما نعلم هي أساس هذا التحليل وهي متناقضة، فهناك النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، وهناك النظرية الماركسية. وهذه النظريات جميعاً مختلفة عن بعضها رغم أنها تعالج نفس المسألة وهي مسألة التخلف، وهي نظريات متناقضة ومختلفة.

٢- إن التحليل يقع في مجال متطور ودائم الحركة، إذ إن هناك في الواقع تطور دائم وعدم تميز بالثبات. وخير مثال على ذلك أن الدول المتقدمة اليوم كانت في أمس بوضع مختلف عن وضع الدول المتخلفة اليوم. كما أن ارتباط العالم المتخلف مع الدول الرأسمالية يختلف عن ارتباطها بها عشية الحرب العالمية الثانية، فالعلاقة كانت هيمنة واستعمار سياسي، وأصبحت اليوم علاقة هيمنة اقتصادية ضمن قانون التقسيم العالمي المعاصر للعمل.

٣- إن التحليل يقع في مجال غامض ومتشعب، لأن له عدة اتجاهات ايديولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية، فهو لذلك متعدد الجوانب.

إن تحليل التخلف بالرغم من صعوبته للأسباب السابقة، فإنه يعطي صورة ضوئية عن تطور

النظرية الاقتصادية خلال ربع قرن. وسوف نلاحظ أن هناك تحليلين للتخلف:

الأول: يعتبر التخلف مجرد تخلف زمني: العملية عبارة عن تأخر في لحاق الدول المتخلفة للدول المتقدمة، ويضيف هذا التحليل أن المتأخر يحاول دائماً لحاق الركب، ولذا فإن هذا التأخر لن يدوم طويلاً عن الدول المتقدمة.

الثاني: يعتبر أن التخلف نتاج التقدم. كلاهما نتاج فعل واحد، ولذا فإن التخلص من التخلف مرتبط بالتخلص من هيمنة التقدم.

قبل دراسة فكر التيارين المحليين للتخلف، لا بد من التساؤل عن تاريخ ولادة التخلف، هل ولد قبل التقدم؟ أم بعده؟

الحقيقة التي لا ينكرها أحد، ومن كافة الاتجاهات، هي أن التخلف ولد حديثاً وفي لحظة زمنية معينة، حيث بدأ مع بداية الثورة الصناعية وبداية الاستعمار في القرن التاسع عشر. بالضبط لقد ولد التخلف مع بداية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول الأوروبية، وإن الذي ساعد - إضافة إلى الثورة الصناعية والثورة الفكرية - على ظهور التقدم وانتشاره وتطوره هو ذلك الاستغلال الذي مورس على بعض الدول البعيدة وراء المحيط من قبل الدول الأوروبية التي عملت على استنزاف ثروتها وتصريف منتجات الدول المتقدمة فيها.

قبل الاكتشافات الجغرافية التي حدثت في العالم، وقبل بدايات عمليات الاستغلال الأولى التي مورست من قبل المكتشفين على العالم المكتشف أيام المراكنتيليين، كانت جميع دول العالم تقريباً في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي. لقد كان الدخل الفردي للهند وبريطانيا متقارباً جداً مثلاً. ولكن بعد إقلاع انكلترا على طريق التطور وبفضل التقدم الايديولوجي السياسي والتقني بدأت الفجوة تظهر بين مستوى الهند ومستوى انكلترا، أو الفجوة بين التقدم والتخلف.

التخلف إذن ولد بفعل وضع معين وفي مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الاكتشافات الجغرافية والتقنية والنهضة الفكرية. وعلى ذلك، فإن كلاهما، التقدم والتخلف نتاج للآخر.

الفقرة الثانية: التخلف في الفكر الاقتصادي:

١- مفهوم التخلف عند آدم سميث:

ينطلق تحليل آدم سميث من المرحلة التي كان يعاصرها، فلم يكن بحاجة مثلاً إلى أن يثبت أن تصنيع انكلترا لم يحدث بسبب استغلال العالم البعيد (التخلف) . بمعنى آخر إن آدم سميث لم يكن في زمن بدا فيه جلياً التقدم والتخلف ولذلك لم يكن هناك ضرورة وأهمية كي يبين سميث أن التخلف لم يكن نتيجة للتقدم وبفعله.

صحيح أن سميث لاحظ وجود تقدم في بعض الدول وثبات بعض الدول الأخرى لكنه كان يعزو ذلك إلى أسباب داخلية أهمها تقسيم العمل الفني والاجتماعي.

٢- مفهوم التخلف عند ديفيد ريكاردو:

معالجة ريكاردو للتخلف تختلف عن معالجة سميث، حيث لاحظ ريكاردو ضرورة وجود عالم متخلف من أجل تقدم العالم الذي بدأ يتقدم، مما دعاه إلى وضع نظريته في التجارة الخارجية وتبني مفهوم التقسيم العالمي للعمل، وهي النظرية التي تدعي ظاهرياً أنها لمصلحة دول العالم أجمع في حين تخفي وراءها أهمية استغلال الدول التي تصنعت وحققت تخفيضاً في تكاليف الانتاج للدول التي لم تتصنع بعد والتي لا تستطيع منافسة الدول الصناعية.

إن ريكاردو بعكس سميث، لاحظ وجود التقدم والتخلف لكنه يعزوه إلى التجارة الخارجية وإلى نظريته في التكاليف النسبية وليس إلى الاستغلال الذي تمارسه أوروبا على المستعمرات البعيدة.

٣- مفهوم التخلف عند فريدريك ليست:

جاء فريدريك ليست في عهد بدا فيه تقدم انكلترا الواضح على كافة دول العالم، وأصبحت الصناعة الانكليزية مهيمنة ومنافسة لكافة الصناعات الوطنية بما في ذلك ألمانيا. لذلك فقد شجب ليست الهيمنة الانكليزية بواسطة صناعاتها والاستغلال الذي تقوم به على ألمانيا.

• كان ليست يعتقد أن كل دول العالم لها الحق في أن تلحق بالدول المتقدمة ولا سيما حق ألمانيا.

• كان ليست يعتقد في مرور جميع المجتمعات في مراحل خمسة هي: المرحلة الهمجية، والمرحلة الرعوية، والمرحلة الزراعية والمرحلة الزراعية - الصناعية، والمرحلة الزراعية -

الصناعية - التجارية، أي إنه بهذا يتبنى ضمناً التيار التاريخاني الذي يرى في التخلف مرحلة زمنية في التاريخ ولا بد لأي شعب أن يمر فيا قبل أن يصل إلى التقدم.

• يرفض ليست النموذج الانكليزي في النمو الذي يعتمد على نظرية التجارة الخارجية (التكاليف النسبية) ويعد بحق هذه النظرية مسؤولة عن استغلال انكلترا لدول العالم. لأن ليست يعتقد أن تقدم الصناعة الانكليزية هو بسبب تأمين المواد الأولية اللازمة لها وبسبب تأمين الأسواق اللازمة لتصريف انتاج هذه الصناعة وليس بسبب نظرية التخصص والتكاليف النسبية، ولذا يعود لليست الفضل الأول في نقد نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية.

٤ - مفهوم التخلف عند ماركس ومفهوم نظرية الامبريالية:

شهد ماركس انقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف عنه. حتى أنه كان يعتقد أن أسباب تخلف بعض أجزاء من العالم، هو استعمار بعض الدول التي بدأت المرحلة للدول الرأسمالية الأخرى التي لم تبدأ بعد هذه المرحلة ونشوء ما سمي بالتقسيم الدولي للعمل الذي لم يكن سوى استنزاف للمواد الأولية الموجودة في البلدان التي تأخرت لصالح الصناعة الناشئة في البلدان التي تقدمت، مما أدى إلى تمركز تدريجي لرأس المال في المركز الرأسمالي وافتقار متزايد للدول المستعمرة، وهكذا كان يتم تحويل الفائض الاقتصادي من الدول المستعمرة إلى الدول المستعمرة. ولم يكن ذلك ممكناً لولا قوة الرأسمالية الناشئة في الدول الرأسمالية واستغلالها للاكتشافات التقنية وللوضع العالمي.

ثم جاء لينين وقام بالتركيز على موضوع الامبريالية وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الرأسمالية وكيف كانت تُنظَّم هذه الامبريالية العالمية عن طريق تنظيمات شركائها في (الكارتل) أو (التروست) عملية استغلال دول العالم المتخلفة، وأصبح التبادل لصالح الامبريالية المتفوقة على باقي دول العالم في سيطرتها على الأسواق وفي امكانياتها الهائلة التي أدت إلى تقليل التكاليف وزيادة الانتاجية فيها ثم تخصص العالم المتقدم بالانتاج الصناعي وتخصص العالم المتخلف بإنتاج المواد الأولية وميل معدل التبادل أكثر لصالح الدول الرأسمالية الصناعية.

هذا يعني أن ماركس ولينين فهما ظاهرة التخلف على أنها نتاج للتقدم، أو أن التقدم هو نتاج

للتخلف.

ثالثاً: - المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي

رغم أننا لا نعتقد بأن المقاييس الكمية يمكن أن تشكل مؤشرات ثابتة للدلالة على حالة التخلف وبخاصة بعد أن جعلت عوائد النفط التي تحصل عليها بعض الدول المتخلفة هذه المؤشرات بدون معنى، لكن هذا لا يمنع من اللجوء إلى هذه المؤشرات ومقاييس الاحصائية الكمية لتصوير الحالة الأساسية للدول المتخلفة.

كي نستعرض كافة المؤشرات التي تصف حالة الدول المتخلفة سوف نقسمها إلى مؤشرات اقتصادية وإلى مؤشرات اجتماعية.

الفقرة الأولى: المؤشرات الاحصائية للتخلف

١- توزيع الثروة العالمية:

لا تتوزع الثروات العالمية بشكل عادل بين الأجزاء المختلفة من العالم. ففي حين نلاحظ انخفاض عدد السكان في العالم المتقدم نشاهد أنه يستأثر بحصة الأسد من الدخل، بينما بالعكس حيث نلاحظ ارتفاع عدد السكان في العالم المتخلف ونشاهد أنه يحصل القسط اليسير من الدخل العالمي.

٢- الدخل الفردي ومعدل نموه:

إن سوء توزيع الثروة على الصعيد العالمي لا بد وأن يترجم على شكل انخفاض في الدخل الفردي لسكان الدول المتخلفة وانخفاض معدل نمو هذا الدخل. حتى إنه يمكن القول بأن دخل الفرد الواحد من سكان البلدان المتخلفة يعتبر أهم المؤشرات الاحصائية للدلالة على وضع التخلف.

في معظم الدول المتخلفة لا يتجاوز دخل الفرد أكثر من ٥٠٠ دولار في السنة وفي بعض الحالات قد يصل إلى ٧٠ دولاراً في السنة، باستثناء البلدان المصدرة للنفط حيث يرتفع فيها الدخل الفردي .

٣- الناتج الفعلي ومعدل نموه:

لا يكفي دراسة الدخل الفردي ومعدل تزايد هذا الدخل في الدول المتخلفة حتى وإن كان مقارناً مع الدخل الفردي ومعدل تزايد في الدول المتقدمة لإعطاء صورة اقتصادية الدول المتخلفة.

إن النمو ليس مجرد مسألة معدلات ونسب مئوية بل هو أيضاً أرقام إجمالية مطلقة . بالتحديد هو الناتج القومي الاجمالي.

٤ - وضع التجارة الخارجية في الدول المختلفة ودور تقسيم العمل الدولي:

تظهر تبعية الدول المتخلف للعالم الخارجي والدور الاستغلالي الذي يمارسه هذا العالم، وكيفية كون التجارة الخارجية في شكلها الحالي سبب التبعية الاقتصادية ومظهراً من مظاهر التخلف، من خلال ملاحظة حصة العالم الثالث في الصادرات العالمية وتطور الصادرات والواردات. ومن خلال هيكل التجارة الخارجية حيث يبدو التقسيم الدولي للعمل المجحف بحق الدول المتخلفة والواضح نهائياً لصالح الدول الرأسمالية إذ تخصص الدول المتخلفة بالمواد الخام بينما المتقدمة بالسلع الرأسمالية.

إن خطورة التبعية التي تعاني منها الدول المتخلفة ذات اتجاهين: الأول هو انخفاض حجم التبادل بين الدول المتخلفة بعضها البعض وتركز هذا التبادل مع الدول الرأسمالية بشكل كبير ، والثاني هو شكل الواردات للدول المتخلفة أو (النمط السلعي للواردات) والذي يدل بصورة جلية على أن معظم هذه الواردات هي سلع غذائية من الدول الصناعية.

٥ - الوضع الغذائي في الدول المتخلفة:

تبدو مأساة العالم المتخلف بشكل واضح حين ننظر إلى المستوى الغذائي لسكان هذا العالم، حيث ينخفض هذا المستوى أحياناً عن الحد الأدنى اللازم لبقاء الإنسان فيزيولوجياً، كما أن هذا المستوى يبدو بشكل مزري جداً قياساً إلى المستوى الغذائي لسكان العالم المتقدم.

٦ - تركيب القوى العاملة:

أي توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه القطاعات التي تنقسم إلى ثلاثة: الأول: ويتضمن الزراعة والصيد والغابات، والثاني: ويتضمن الصناعة والمناجم والتشييد، والثالث: ويتضمن الخدمات. ويلقي توزيع اليد العاملة بين هذه القطاعات الضوء على مستوى التطور الاقتصادي. ويلاحظ أن القوى العاملة في البلدان المتخلفة تتركز في القطاع الأول والثالث، في حين نجد تمركزها في القطاع الثاني وانخفاضها في الأول في البلدان المتقدمة نتيجة

التقدم التقني الذي يؤدي إلى تناقص عدد السكان العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الثاني.

إن اليد العاملة متمركزة في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة حيث يعمل في هذا القطاع أكثر من ٧٠% من القوى العاملة الموجودة في الدول المتخلفة في حين لا تبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة أكثر من ٣٠% من مجموع القوى العاملة نتيجة التصنيع وتحديث الزراعة وبالتالي تدفق القوى العاملة من القطاع الزراعي باتجاه العمل في الصناعة.

٧- حجم الاستثمارات:

تعاني الدول المتخلفة من انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض معدل الاستثمار.

الفقرة الثانية: المؤشرات الاجتماعية للتخلف

١- المؤشرات الديموغرافية:

يؤثر النمو الديموغرافي على التنمية، حيث يشكل عنصراً من عناصرها، لأنه يؤثر على الانتاج إذ ينمو هذا الأخير بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان. إذا كان هناك دولتان في مستوى تقني واحد فإن الدولة الأقوى هي ذات العدد الأكبر من الأيدي العاملة في سن العمل.

الدول المتخلفة تعاني من ارتفاع نسبة الولادات و ارتفاع نسبة الوفيات وارتفاع نسبة التزايد السكاني بشكل عام قياساً على الدول المتقدمة وبشكل معرقل للتنمية فيها، وذلك لأن كل زيادة في الناتج لا تنعكس على شكل زيادة في الدخل الفردي نتيجة تزايد عدد السكان، حتى إن كثيرين أصبحوا يقولون إن التزايد السكاني في الدول المتخلفة ليس علامة للتخلف فحسب وإنما سببه أيضاً، لأن تزايد الانتاج حتى وإن كان أكبر من تزايد السكان فإنه لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة بسبب امتصاص الزيادة في الانتاج من أجل إقامة البنية الأساسية مثل السكن والطرق والمدارس.

٢- المؤشرات الصحية:

يبدو الوضع الصحي من دراسة معدلات وفيات الأطفال وبالتالي معدلات الحياة للسنة الأولى، وعدد السكان بالنسبة لكل سرير وطبيب، وحجم الإصابات المسجلة في الأمراض التي تصيب الجماهير مثل الجدري والكوليرا.

إن الدول المتخلفة تعاني من ضعف الخدمات الطبية، بالإضافة إلى الفقر والمرض فإن الخدمات الطبية تكاد تكون منعدمة، وتقاس هذه الخدمات عادة بنسبة عدد الأسرة في المستشفيات ونسبة عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان.

٣- المؤشرات التعليمية:

تعتبر المؤشرات التعليمية من المؤشرات الهامة في وصف التخلف، حيث تعاني الدول المتخلفة من انخفاض نسبة المتعلمين وارتفاع نسبة الأميين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت الدول المتخلفة تحسناً في معدلات وجود الأطفال في المدارس ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة السير في طريق التنمية لأن التعليم قد يكون له نتائج سلبية أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أنه حتى يكون فعالاً يجب أن ترتبط برامجه مع برامج التنمية وتكون في خدمتها.